Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 542-558
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Impact of the Bank Deposit Protection System on the Indicator of Liquidity: A Comparative Analytical Study Between Iraq and Jordan

Noor A. Hamdy*, Ibrahim A. Kurdi
College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:
Protection of bank deposits, liquidity.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 26 Jun. 2023
Accepted 09 Jul. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Noor A. Hamdy
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The study aims to identify the impact of the bank deposit protection system on the liquidity index. The problem of the study started from the main question, which is: Does the bank deposit protection system affect the liquidity index? The study relied on several hypotheses, the most important of which is that there is no significant effect of the deposit protection system in terms of its indicators in the liquidity index. Banks for each country with the company and the institution by relying on their annual reports, and the hypotheses were tested through the use of the descriptive and analytical method, as the data was collected from the financial statements for the period (2018-2021). The study used the financial analysis to measure the liquidity of the commercial banks, the study sample, by relying on the EVIEWS13 statistical program in a panel least squares way. On the contrary, the Jordanian banking sector, as the study recommended giving importance to the issue of capital, as it reflects the efficiency of the bank in performing its current assets at the expense of its current liabilities, especially the operational operations, as it gives a good image that improves the credit rating of the bank when it is necessary to borrow from other parties.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 542-558
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29

أثر نظام حماية الودائع المصرفية في مؤشر السيولة: دراسة تحليلية مقارنة بين العراق والاردن

نور أحمد حمدي **أبراهيم علي كردي**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير نظام حماية الودائع المصرفية في مؤشر السيولة. وقد انطلقت مشكلة الدراسة من السؤال الرئيس وهو: هل يؤثر نظام حماية الودائع المصرفية في مؤشر السيولة؟ واعتمدت الدراسة على فرضيات عدة اهمها لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنظام حماية الودائع بدلالة مؤشراته في مؤشر السيولة، وتمثل مجمع الدراسة بالمصارف التجارية الخاصة في العراق مع الشركة العراقية لضمان الودائع والمصارف التجارية الخاصة في الأردن مع المؤسسة الأردنية لضمان الودائع إذ تم اختيار (5) مصارف لكل بلد مع الشركة والمؤسسة من خلال الاعتماد على تقاريرها السنوية، وقد تم اختبار الفرضيات من خلال استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، إذ تم تجميع البيانات من القوائم المالية للمدة (2018-2021). واستعملت الدراسة التحليل المالي لقياس السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة وذلك خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS13 بطريقة panel least squares، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان أبرزها أن المتغير المستقل (نظام حماية الودائع) له تأثير على المتغير التابع(السيولة) في القطاع المصرفي العراقي على العكس القطاع المصرفي الأردني كما أوصت الدراسة إيلاء قضية رأس المال من الأهمية لكونه يعكس كفاءة المصرف بأداء موجوداته المتداولة على حساب مطلوباته المتداولة وبالأخص العمليات التشغيلية لكونها تعطي صورة جيدة تحسن من التصنيف الائتماني للمصرف عند الحاجة إلى الاقتراض من جهات أخرى.

الكلمات المفتاحية: حماية الودائع المصرفية، السيولة.

المقدمة

تؤدي المصارف دورًا مهمًا في التأثير على النشاط الاقتصادي وكمية الأموال المتداولة لذلك فهي تواجه تحديات عديدة في سياق تحقيق الاستقرار المصرفي وهو الهدف الرئيس للاقتصاد والتنمية اللذان يدعمان بدورهما النمو الاقتصادي والمنافسة وتحسين الكفاءة والفعالية المصرفية وتعتمد قدرة المصارف على لعب دور مهم في الاقتصاد على الثقة في قدرتها على الأداء والالتزام وتشجيع الزبائن على الاستمرار في التعامل معهم حيث إن إخفاق قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها حتى لو بشكل عرضي كحالة ظرفية يمكن أن يهدد بحدوث عدم استقرار مالي وينذر بخلل في النظام المصرفي وأزمة ثقة لدى الزبائن يمكن أن تؤثر بشكل عام على المصارف وانطلاقاً من أن الودائع المصرفية من أهم العناصر الضرورية لدعم هذا الاستقرار وباعتبارها ديون واجبة التسديد من قبل المصرف فإن أي خطر على تلك الودائع يشكل تهديدًا مباشرًا للنظام المصرفي لذلك هناك حاجة إلى وجود آليات لحماية المودعين من ناحية وحماية المصارف من التعثر عن السداد والإفلاس وضمان الاستقرار العام للنظام المصرفي من ناحية أخرى. ومن بين هذه الآليات نجد نظام حماية الودائع الذي يتمثل دوره في توفير إمكانية تعويض فئة من المودعون الذين لديهم أنواع معينة من الودائع المعرضة للخطر بسبب تعثر المصرف عن السداد إذ يمثل نظام حماية الودائع في هذه الحالة من أهم وسائل

حماية المودعين وتذليل المشاكل التي تواجه المصارف لقبول الودائع بشكل عام ويعد وجود حماية الودائع عاملاً مهماً يؤثر على قدرة المصارف على إدارة السيولة. إن عدم وجود تأمين على الودائع يعرّض المصارف لإمكانية التدفقات المصرفية مما قد يؤدي إلى مخاطر السيولة بسبب البيع المتكرر للأوراق المالية في السوق المالية ومن ثم عدم امكانية السداد بالوقت المحدد. يتضمن البحث أربعة مباحث رئيسية يتنازل المبحث الأول منهجية الدراسة أما المبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب العملي أما المبحث الرابع تضمن استنتاجات ومقترحات الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: مما لا شك أن الصناعة المصرفية تواجه مخاطر متعددة تهدد استدامة عملها، ومن بين هذه المخاطر وأهمها هو عدم تحقيق الاستقرار المصرفي، مما يؤدي إلى الإضرار بثقة المودعين في المصرف. لذلك من الضروري ايجاد مؤسسات تضمن الودائع المصرفية للمودعين. وهذا ما تفعله شركات حماية الودائع المصرفية، فهي تعد من المؤسسات التي تساعد في تقليل مخاطر الافلاس وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، ولكن من أجل تحقيق أقصى استفادة من هذه الشركات يثار السؤال الرئيس للدراسة.

❖ هل يؤثر نظام حماية الودائع المصرفية في مؤشر السيولة؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:

- كيف يمكن لنظام حماية الودائع أن يساهم في معالجة تعثر المصارف المساهمة؟
- إلى أي مدى يؤثر تطبيق نظام حماية الودائع في تحسين مؤشر السيولة؟
- -ماهي طبيعة العلاقة بين مؤشري السيولة في نظام حماية الودائع المصرفية؟

ثانياً. أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من أهمية المتغيرين (المستقل والتابع)، وعلى النحو الآتي:

1. يعد موضوع الحماية على الودائع من الموضوعات الهامة الناشئة في الأدبيات العلمية العالمية، وقد حظي باهتمام ومتابعة مكثفين من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الجمعية الدولية لضامني الودائع، المنتدى الاوربي لضمان الودائع).
2. يعد مؤشر السيولة من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية، وهو تقريباً من أهم أسباب الأزمات المالية والمصرفية التي تواجه دول العالم، ويمثل عجز السيولة بداية التعثر المصرفي، التطرق إلى القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة التي تعتبر محل اهتمام المستثمرين.
3. تقديم مجموعة من الحلول عن طريق النتائج المستخرجة من عينة الدراسة والتي تعد تكملة علمية حقيقية لموضوع المتعلق بنظام الحماية المصرفية.

ثالثاً. أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تلخصت بالآتي:

1. تكمن أهداف هذه الدراسة فيما تسلطه من الضوء على نظام حماية الودائع. وإدراك استقرار النظام المصرفي وتعزيز الثقة فيه.
2. التعرف على دور شركة ضمان الودائع في العراق والأردن لضمان حماية الودائع المصرفية من الأزمات التي قد تتعرض لها المصارف وتؤثر في سيولتها وتوفير الحماية لزبائنها فيما يتعلق بودائعهم المصرفية.

3. تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تكون مفيدة في إنشاء أو تعديل انظمة الحماية على الودائع، وبالتالي المساهمة في تحسين إدارة هذه الشركات.

رابعاً. فرضيات الدراسة: بالاستناد إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تم صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي:

❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنظام حماية الودائع المصرفية بدلالة مؤشراته في مؤشر السيولة. وتنطلق منه الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لرسوم ضمان الودائع في مؤشر السيولة.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو رسوم ضمان الودائع في مؤشر السيولة.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الودائع في مؤشر السيولة.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو الودائع في مؤشر السيولة.

خامساً. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي والأردني. وكانت عينة الدراسة اختيار (10) مصارف متمثلة (5) في العراق و(5) في الأردن وهي مجموعة من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في شركات ضمان الودائع المصرفية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. نظام حماية الودائع المصرفية: ينطلق نظام حماية الودائع الأساسي لمؤسسة تأمين أو حماية الودائع المصرفية من كونه نظام تم إنشاؤه لحماية المودعين من فشل المالي لمؤسسات المصرفية التي تجمع الودائع وتقبلها، ولتعزيز الثقة في النظام المصرفي من خلال إنشاء مؤسسات مخصصة لحماية وتعويض المودعين. في حالة التوقف عن الدفع من قبل المصارف، فضلاً عن حماية المصارف نفسها من الانهيارات بسبب ذعر المودعين (الزعنون، 2017: 445).

ثانياً. مفهوم نظام حماية الودائع: إن الغرض من هذا النظام هو التعويض الكلي أو الجزئي عن وديعة العميل من صندوق تأمين الودائع عندما تكون وديعة العميل في خطر بسبب تقصير المصرف الذي يتم وضع الودائع فيه، أو في حالة إفلاس رأس المال في المصرف، أو توقف عن الدفع، مع ملاحظة أن الصندوق يتكون من مساهمات المصارف المشاركة ويتم دفعها وفقًا مع التزامات المصارف بتوفير التمويل عن طريق الاشتراك أو التبرع، والذي عادة ما يكون نسبة مئوية من حجم الإيداع المصرفي (أنيسة، 2019: 330). وقد قدم العديد من الباحثين تفسيراتهم ووجهات نظرهم فيما يخص المفهوم العام لحماية الودائع حيث عرفه (شودار، 2017: 161) هو نظام تم إنشاؤه لحماية المودعين من الخسائر المحتملة على ودائعهم المضمونة إذا فشل المصرف في الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. وأما (طعمة، 2019: 445) هي مؤسسة تعمل بضمان الودائع تساهم فيها الدولة وجميع المصارف التي تعمل فيها، إذ تفرض على المصرف نسبة معينة من إجمالي ودائع المصرف بمختلف أنواعها وتقوم الدولة بدفع مبالغ الأخرى تودع في هذه المؤسسة لغرض مساعدة المصارف في حالة حدوث أي أزمة قد تهدد إفلاسها وتصفيتها.

1. أهمية نظام حماية الودائع المصرفية: إن نظام ضمان الودائع يختلف عن الأنظمة الأخرى، فشركة ضمان الودائع هي شركة مساهمة مختلطة تمولها الدولة المتمثلة بالبنك المركزي ورغم أن طبيعتها خاصة إلا أنها تقوم على نظام المصلحة العامة. فضلاً عن ذلك، فإن المساهمة في شركات تأمين الودائع إلزامية أي أن جميع المصارف المنشأة قانونًا تشارك في رأس مال شركات تأمين الودائع ويتم تحديد نسبة رأس مال شركات تأمين الودائع بموجب قرار. عضو مجلس ادارة البنك المركزي

ويمكن التعديل حسب الظروف الاقتصادية ويمارس البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على عمل الشركات من خلال إجراء التدقيق والتفتيش على سجلات الشركة وحساباتها ومعاملاتها (العوادي والخزاعي، 2019: 485)، لذا فإن وجوده ذو أهمية على (كمال، 2012: 15):

أ. تحقيق استقرار النظام المصرفي والحد من تأثير الأزمة المالية.
ب. تقليل مخاطر الخسائر على الخزينة بسبب فشل مصرف واحد أو أكثر.
ج. تعزيز ثقة الجمهور واستقرار النظام المصرفي من خلال وضع إطار ملموس لمعالجة حالات التخلف عن السداد في المصارف.
د. توفير وتعزيز والحفاظ على مناخ ملائم من الثقة للمودعين والعملاء في النظام المصرفي.
ه. العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار المصارف وأمنها وتعزيز الثقة بها من خلال دور وقائي.

2. **اهداف نظام حماية الودائع المصرفية:** إن الهدف من وجود نظام التأمين مستمد مما يأتي (زاير والعبيدي،2015: 8)

أ. تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الركود.
ب. يساهم في استقرار نظام المدفوعات.
ج. توفير البيئة المناسبة للمنافسة بين المصارف الصغيرة الجديدة والكبيرة، وجعل تكلفة تصفية المصارف المتعثرة مشتركة بين جميع المصارف.
د. في حالة حدوث أزمة مصرفية يتحقق الاستقرار الاقتصادي بشكل فعال من خلال تعويض المودعين عن خسائرهم.

3. **دور نظام حماية الودائع المصرفية في معالجة تعثر المصارف:** تختلف الطريقة المستخدمة من خلال نظام حماية الودائع من حيث توقيت قيام الاجراء إذا يتم اتباع الإجراء قبل حدوث الخطر وقبل حدوث التقصير يسمى اجراء وقائي ويتم عدّه إجراءً علاجيًا إذا توقف البنك عن الدفع والتخلف عن السداد (جودي وعاشور، 2020: 5):

أ. **الدور الوقاية:** تحدث الوقاية قبل وقوع الخطر تعمل بعض الانظمة في حماية الودائع التي تتجنب الوقوع في أزمة التخلف عن السداد بوضع معايير وقواعد للعمل المصرفي من أجل تجنب حدوث التعثر، تعد المخاطر الخارجية المتعلقة بتغيرات السوق مخاطر لا يستطيع المصرف فعل أي شيء لتغييره، كل ما يمكنه فعله هو تسيير انعكاسات هذه التغييرات في أنشطته.
ب. **الدور العلاجي:** الإجراءات العلاجية هي الإجراءات التي تتخذها مؤسسات حماية أو التأمين على الودائع بعد توقف المصارف عن الدفع، أي عندما تقوم المؤسسة بكافة الإجراءات القانونية بعد إدراكها للمخاطر المحتملة التعويض الذي قد يدفع في نهاية المطاف كليًا أو جزئيًا للمودعين بحسب النظام المتبع.

4. **انواع نظام حماية الودائع المصرفية:** عملت العديد من الدول على انشاء انظمة حماية الودائع لغرض التقليل من الأزمات المالية وافلاس المصرفي وبسبب هذا ظهرت أنواع أنظمة حماية الودائع المصرفية التي يمكن تقسيمها على فئتين (مجبل، 2020: 395):

أ. نموذج ضمان السعر الثابت: هنا تدفع البنوك نفس القسط بغض النظر عن جودة إدارة المخاطر لديها وما يعاب على هذا النظام عدم أخذه لحجم المصرف بالأساس إذ يمكن ان تثني المؤسسات عن

السيطرة على مخاطرها وادارتها وأيضا يمكن أن تؤدي إلى الحد من المنافسة بواسطة اعطاء انطباع بأن جميع البنوك تواجه المخاطر نفسها.

ب. نظام ضمان قائم على المخاطر: أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية والوقاية، لكنه يتطلب سوقًا يتمتع بقدرة تنافسية مطلقة وخصائص معلومات عالية، مما يجعله مكلفًا للغاية.

ثانياً. مؤشر السيولة المصرفية: تعد السيولة أمر بالغ الأهمية لكونها قضية أساسية للمصرف لذلك لا تقتصر على الحسابات الجاري والعملات المعدنية ولكنها تشمل الودائع المصرفية المتبقية لدى المصارف لمدة من الزمن ما لا يقل عن (7) أيام أو أكثر فضلا عن ودائع الجمهور في البلد (Ebele, 2015: 292).

1. **مفهوم مؤشر السيولة المصرفية:** يتعلق مفهوم السيولة المصرفية في النقد الذي تحتفظ به البنوك من الأموال النقدية أو الموجودات القابلة للاستخدام التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة دون فقدان في قيمتها (Jiang, et al., 2019: 513). وتعرف أيضاً أنها مقياس لقدرة البنك على تمويل الزيادة في الاصول التي يحتاجها للوفاء بالتزاماته. ويمكن الحصول على السيولة عن طريق الاحتفاظ بالأموال نقدًا في الصندوق أو بالحساب في البنك المركزي (Bank for International Settlements, 2013 :21).
2. **أبعاد السيولة المصرفية:** إن توقعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من قبل المصرف جعل للسيولة ثلاثة أبعاد مهمة تعتمد عليها وهي (فريحات، 2019: 31):

أ. الوقت: أي السرعة التي يتم بها تحويل الأصول إلى نقد.

ب. المخاطرة: هي إمكانية حدوث انخفاض في قيمة الأصل مما يتسبب في خسائر للبنك.

ج. التكاليف: هي التي تعبر عن التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها البنك ويجب أن تكون موجودة في عملية تحويل الأصول إلى نقد.

3. **أنواع مخاطر السيولة:** تتعرض المصارف إلى أنواع متعددة من المخاطر والتي تؤثر على موجوداتها ومطلوباتها وتنجم عنها خسائر مالية سلبية للمصارف وهي على أنواع متعدد (الغافود، 2019: 153):

أ. مخاطر السيولة التمويلية: تنشأ مخاطر السيولة التمويلية عندما تكون المصارف غير قادرة على توفير الأموال لمواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بشكل فعال دون التأثير على الأعمال اليومية للمصرف أو الوضع المالي العام للمصرف.

ب. مخاطر السيولة في السوق: في بعض الأحيان قد تواجه المصارف صعوبة في التخلص من بعض الموجودات التي يملكها وفق أسعار السوق السائدة سواء بالبيع أو الرهن وبسبب صعوبة تسييلها إذ اضطر المصرف إلى ذلك فقد يتكبد خسائر في هذه الحالة لا يرغب لتحملها.

ج. مخاطر السيولة العرضية: إنها تنبع من عمليات السحب المفاجئة التي قد تواجهها المصارف من ودائع المودعين أو السحوبات المفاجئة من الحسابات ذات التسهيلات الائتمانية لبعض المودعين.

4. **اسباب مخاطر السيولة:** تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية بشكل رئيسي عن سوء إدارة الموارد المتداولة أو نتيجة لخطأ في تكوين الجانب الأيسر من الميزانية العمومية مما يؤدي خلل في توازن طبيعة المصادر والاستعمالات وهنالك أسباب عدة لمخاطر السيولة منها (حمد، 2017: 407):

أ. عدم التوازن بين نمو التزامات البنوك وعبء خدمتها.

ب. سوء تخطيط السيولة، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات وأجال استحقاقها.

ج. ضعف توزيع الموجودات بدرجات متفاوتة من الاستعمال مما يجعل صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 542-558
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29

د. بعض الالتزامات الطارئة تتحول فجأة إلى التزامات فعلية.
ه. أزمة حادة تنشئ في الأسواق المالية.

5. المصادر الحديثة للسيولة المصرفية: الذي يتضمن من (الجميل، 2011: 310):

أ. الاقراض: يتم إصدار القروض بصيغة قياسية يمكن للمصارف بيعها عندما تحتاج إلى السيولة.
ب. شراء الأوراق المالية طويلة الأجل: يمكن للمصارف أن تختار بيعها وتسيلها بسعر معين في المستقبل.
ج. توريق قروض بعض المودعين: لتلبية الطلب وتوفير السيولة من خلال الحصول على النقد المطلوب.
د. يمكن للمصرف استخدام الالتزامات التي على سوق رأس المال لغرض تمويل الحاجة للسيولة مثل الأوراق التجارية.

الجانب التطبيقي

بعد التطرق إلى متغيرات الدراسة في الجانب النظري، سيتم استعراض الجانب التحليلي والاحصائي لمتغيرات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

أولاً. تحليل نتائج المتغير المستقل نظام حماية الودائع في العراق:

الجدول (1): نتائج بيانات نظام حماية الودائع (المستقل)

السنة	المصرف	رسوم ضمان الودائع	نمو رسوم ضمان الودائع	حجم الودائع	نمو الودائع
2018	بغداد	78,638,570	---	786,385,703,000	---
2019		80,301,208	0.021	803,012,079,000	0.021
2020		107,326,551	0.337	1,073,265,508,000	0.337
2021		115,832,690	0.079	1,158,326,897,000	0.079
2018	الشرق الاوسط	42,960,245	-0.629	429,602,445,000	-0.629
2019		789,473,680	17.377	271,418,424,000	-0.368
2020		26,669,668	-0.966	266,696,675,000	-0.017
2021		789,474,000	28.602	278,784,094,000	0.045
2018	الاهلي العراقي	19,073,197	-0.976	190,731,969,000	-0.316
2019		25,055,661	0.314	250,556,613,000	0.314
2020		41,850,136	0.670	418,501,362,000	0.670
2021		122,880,174	1.936	1,228,801,735,000	1.936
2018	اشور الدولي	17,735,580	-0.856	177,355,803,000	-0.856
2019		13,917,274	-0.215	139,172,738,000	-0.215
2020		11,309,326	-0.187	113,093,263,000	-0.187
2021		15,666,708	0.385	156,667,084,000	0.385
2018	التنمية الدولي	32,647,293	1.084	326,472,932,000	1.084
2019		40,573,767	0.243	405,737,674,000	0.243
2020		65,947,312	0.625	659,473,118,000	0.625
2021		91,455,322	0.387	914,553,215,000	0.387
الوسط الحسابي			2.538		0.186
الانحراف المعياري			7.480		0.629

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية.

يقدم الجدول رقم (1) نتائج حساب نسبة النمو في بعدي مساهمة المصرف بشركة ضمان الودائع ونمو ودائع العملاء ولأغراض تحليلية ضمن مفهوم السلاسل الزمنية تم التعامل مع البيانات كسلسلة تبدا بالعام 2018 لمصرف بغداد وتنتهي بالعام 2021 لمصرف التنمية الدولي وعليه فلابد من ملاحظة أن القيم السالبة كانت بواقع مشاهدتين في مصرف الشرق الأوسط بقيمة بلغت -0.629 و-0.966 على التوالي ومشاهدة واحدة لمصرف الأهلي العراقي بقيمة بلغت -0.976 وثلاث مشاهدات متتالية لمصرف اشور بقيمة بلغت -0.856 و-0.215 و-0.187 على التوالي للأعوام 2018 و2019 و2020 في حين إن مصرفي بغداد والتنمية كانت نسبة مساهمتهم في شركة ضمان الودائع متناسقة وبارتفاع مع حجم الودائع ويلحظ تشابه نسب النمو بين المساهمة وحجم الودائع نتيجة عدم توفر بيانات عن شركة ضمان الودائع والعمل على قاعدة دينار واحد لكل 10000 دينار، ولكون الهدف من التحليل هو معرفة أثر المتغيرات المستقلة حجم مساهمة المصارف عينة البحث رأس مال المؤسسة وأثر حجم ودائع العملاء على المتغيرات التابعة فعلية تم التعامل مع البيانات كسلسلة واحدة، إذ يلحظ اتخاذ نسبة المساهمة اتجاهات سلبية للأعوام (2019,2020). كما يوضح الوسط الحسابي لمتغيري مساهمة المصرف بمؤسسة ضمان الودائع وحجم ودائع العملاء إذ بلغ على التوالي (2.538، 0.186) وبانحراف معياري بلغ على التوالي (7.480، 0.629) لتقدم الاوساط الحسابية الموجبة نموا بحجم الودائع بالتناسق مع حجم المساهمة.

ثانياً. اختبار توزيع البيانات المصرفية للقطاع العراقي: بملاحظة قيام sig. في اختبار Kolmogorov-Smirnov وهي غير معنوية عند جميع المتغيرات إذ كان قيامها أكثر من 0.05 لتدل على أن البيانات تتخذ التوزيع الطبيعي.

الجدول (2): التوزيع الطبيعي لاختبارات عينة المصارف العراقية

Kolmogorov-Smirnov		
المتغير	**Statistic**	**.Sig**
مساهمة المصرف بشركة ضمان الودائع	.079	.200*
اجمالي الودائع	.091	.200*
نمو مساهمة المصرف بشركة ضمان الودائع	.175	.200*
نمو الودائع	.239	.041
السيولة	.105	.200*

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً. عرض البيانات وتحليل المصارف عينة الدراسة:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 542-558
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29

الجدول (3): البيانات الخاصة بالمصارف للمدة من 2018-2021

السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة(بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	مصرف بغداد	1,041,715,072,000	809,424,357,000	1,287	78,638,570	786,385,703,000
2019		817,262,034,000	829,844,396,000	0,985	80,301,208	803,012,079,000
2020		1,344,553,839,000	1,105,418,908,000	1,216	107,326,551	1,073,265,508,000
2021		1,478,923,495,000	1,186,756,479,000	1,246	115,832,690	1,158,326,897,000
الوسط الحسابي		1,170,613,610,000	982,861,035,000	1,184	95,524,755	955,247,546,750
الانحراف المعياري		298,207,063,304	191,562,137,356	0,135	18,873,210	188,732,104,310
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	مصرف الشرق الاوسط	572,634,827,000	529,146,132,000	1,082	42,960,245	429,602,445,000
2019		42,429,413,000	385,179,211,000	0,110	789,473,680	271,418,424,000
2020		440,518,964,000	376,503,074,000	1,170	26,669,668	266,696,675,000
2021		461,768,560,000	363,964,164,000	1,269	789,474,000	278,784,094,000
الوسط الحسابي		379,337,941,000	413,698,145,250	3,521	412,144,398	311,625,409,500
الانحراف المعياري		231,954,713,181	77,456,459,751	0,537	435,753,265	78,808,471,998
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	مصرف الاهلي العراقي	472,596,948,000	267,907,313,000	1,764	19,073,197	190,731,969,000
2019		589,279,133,000	276,167,142,000	2,134	25,055,661	250,556,613,000
2020		841,952,914,000	519,605,652,000	1,620	41,850,136	418,501,362,000
2021		1,618,986,288,000	1,404,575,502,000	1,153	122,880,174	1,228,801,735,000
الوسط الحسابي		880,703,820,750	617,063,902,250	1,668	52,214,792	522,147,919,750
الانحراف المعياري		515,765,515,985	537,833,169,687	0,406	48,086,748	480,867,477,882
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	مصرف أشور الدولي	437,910,540,000	194,558,527,000	2,251	17,735,580	177,355,803,000
2019		424,088,458,401	152,253,928,000	2,785	13,917,274	139,172,738,000
2020		449,799,145,000	177,022,157,000	2,541	11,309,326	113,093,263,000
2021		586,544,934,000	198,867,778,000	2,949	15,666,708	156,667,084,000
الوسط الحسابي		474,585,769,350	180,675,597,500	2,632	14,657,222	146,572,222,000
الانحراف المعياري		75,375,243,851	21,172,545,804	0,304	2,723,434	27,234,342,028
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	مصرف التنمية الدولي	559,460,369,000	388,683,740,000	1,439	32,647,293	326,472,932,000
2019		662,310,449,000	497,766,078,000	1,331	40,573,767	405,737,674,000
2020		943,910,489,000	787,250,695,000	1,199	65,947,312	659,473,118,000
2021		1,336,887,320,000	1,209,121,417,000	1,106	91,455,322	914,553,215,000
الوسط الحسابي		875,642,156,750	720,705,482,500	1,269	57,655,923	576,559,234,750
الانحراف المعياري		347,797,357,785	366,478,196,692	0,146	26,635,678	266,356,782,756
أعلى قيمة				2,949		
أقل قيمة				0,110		

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على هيئة الأوراق المالية العراقية.

لعدم توافر البيانات في شركة ضمان الودائع العراقية عن مقدار مساهمة المصارف في التسديدات السنوية فقد تم الاعتماد على قانون ضمان الودائع المصرفية رقم (3) للعام 2016 المادة (4) -أولا- لحساب مقدار المساهمة والقاضي بقيام المصرف بسداد ما مقداره دينار واحد عن كل (10000) مقابل الودائع التي بحوزة المصرف إذ اتخذ مقدار المساهمة منحنى تصاعدياً تبعاً لمقدار الزيادة في الايداعات من قبل الزبائن. وفيما يخص النتائج المتولدة عن استعمال معادلات السيولة اذ بلغت أعلى نسبة سيولة ضمن السلسلة للعام 2021 والمنسوبة إلى نتائج مصرف اشور بقيمة 2.949 في حين سجلت أقل نسبة سيولة ضمن السلسلة للعام 2019 والمدرجة تحت نتائج الشرق الاوسط بقيمة بلغت 0.110، ويلحظ على القيمتين أن الأقل وقعت خلال العام 2019 والذي شهد جائحة كورونا والأعلى قيمة خلال العام 2021 بعد زوال جائحة كورونا وهذا أيضا ما تؤكده التقارير السنوية الصادرة عن المصارف.

رابعاً. اختبار فرضيات الدراسة:

الاختبار الإحصائي لفرضية العدم القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوي لنظام حماية الودائع المصرفية بدلالة مؤشراته في مؤشر السيولة)

الجدول (4): اختبار التأثير للمتغيرات المستقلة على متغير السيولة (التابع)

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R^2	t	Sig.	F	Sig.	Durbin-Watson
X1 رسوم ضمان الودائع	السيولة	0.631	-2.598	0.021	5.991	0.005	1.014
X2 نمو رسوم ضمان الودائع			1.863	0.083			
X3 حجم ودائع			-1.704	0.110			
X4 نمو ودائع			-0.238	0.815			

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS13.

بملاحظات النتائج الواردة في الجدول رقم (4) فأن قيمة R2 والبالغة تقريبا 63% توضح بالنسبة المذكورة مقدار مسؤولية متغيرات (رسوم ضمان الودائع ونمو رسوم ضمان الودائع وحجم ودائع ونمو ودائع) عن التغيرات التي تحدث في متغير السيولة وهي نسبة متوسطة القبول توضح أن النموذج مسؤول عن التغيرات التي تحدث في السيولة والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات لم تدرج بالدراسة، بلغت قيمة F المحسوبة 5.991 والتي تفسر عبر معنويتها والبالغة 0.005 لتدل على معنوية النموذج اجمالا أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع السيولة، وبملاحظة قيام اختبار t وهي على التوالي (-2.598، 1.863، -1.704، -0.238) والتي تفسر عبر معنويتها

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 542-558
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29

والبالغة على التوالي (0.021، 0.083، 0.110، 0.815) وهي معنوية عند المتغير رسوم ضمان الودائع لتدل على أن النموذج تفصيلا عند المتغيرات المذكورة لا يؤثر في السيولة باستثناء متغير رسوم ضمان الودائع، وبملاحظة قيمة اختبار Durbin وهي قيمة أقل من 2 والبالغة 1.014 لتدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة ليبتعد النموذج عن مشكلة التعدد الخطي. وبناءً على معطيات الاختبار لا تتفق الفرضية الفرعية الأولى القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لرسوم ضمان الودائع في مؤشر السيولة). وعليه تم قبول الفرضية البديلة، ونجد اتفاق الفرضية الفرعية الثانية القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو رسوم ضمان الودائع في مؤشر السيولة) والفرضية الفرعية الثالثة القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الودائع في مؤشر السيولة) والفرضية الفرعية الرابعة القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو الودائع في مؤشر السيولة).

أولاً. تحليل نتائج المتغير المستقل نظام حماية الودائع في الأردن:

الجدول (5): نتائج بيانات نظام حماية الودائع (المستقل)

السنة	المصرف	رسوم ضمان الودائع	نمو رسوم ضمان الودائع	ودائع العملاء	نمو ودائع
2018	بنك الاردن	3,971,428	----	2013035313	---
2019		2,966,421	-0.253	2070342685	0.028
2020		843,382	-0.716	1979949930	-0.044
2021		926,248	0.098	2001826478	0.011
2018	التجاري الاردني	1830190	0.976	1010530042	-0.495
2019		1186581	-0.352	924085140	-0.086
2020		1,226,540	0.034	1038357867	0.124
2021		1,317,090	0.074	1080701914	0.041
2018	الاستثمار العربي الاردني	1464604	0.112	1567943598	0.451
2019		1009968	-0.310	1711927580	0.092
2020		1090724	0.080	1774526554	0.037
2021		1295413	0.188	1757009534	-0.010
2018	المؤسسة العربية المصرفية	1,186,453	-0.084	830364832	-0.527
2019		821,479	-0.308	836377387	0.007
2020		865,678	0.054	841452478	0.006
2021		865,242	-0.001	866753514	0.030
2018	بنك الاستثماري	1,283,319	0.483	759015870	-0.124
2019		1,071,755	-0.165	777698431	0.025
2020		1,095,591	0.022	797304558	0.025
2021		1,042,873	-0.048	821296169	0.030
الوسط الحسابي			-0.006		-0.020
الانحراف المعياري			0.349		0.207

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مؤسسة الاردنية لضمان الودائع.

يقدم الجدول رقم (5) نتائج حساب نسبة النمو في بعدي مساهمة المصرف بشركة ضمان الودائع ونمو ودائع ولأغراض تحليلية ضمن مفهوم السلاسل الزمنية تم التعامل مع البيانات كسلسلة تبدأ بالعام 2018 لبنك الأردن وتنتهي بالعام 2021 لبنك الاستثمار وعليه فلابد من ملاحظة أن القيمة السالبة الأولى للأعوام 2018 لكل مصرف لا تعبر عن انخفاض حجم المساهمة من قبل المصرف برأس مال المؤسسة بل تعبر عن التغير ضمن السلسلة كما مر ذكره ولكون الهدف من التحليل هو معرفة اثر المتغيرات المستقلة حجم مساهمة المصارف عينة البحث رأس مال المؤسسة وأثر حجم ودائع المودعين على المتغيرات التابعة فعلية تم التعامل مع البيانات كسلسلة واحدة، إذ يلحظ اتخاذ نسبة المساهمة اتجاهات سلبية للأعوام (2019,2020) لبنك الأردن وبقيمة (-0.253,-0.716) على التوالي ليعبر هذا الانخفاض عن انخفاض حجم الودائع لدى البنك، ثم تعاود حجم الودائع بالارتفاع ليرتفع معه حجم مساهمة البنك في مؤسسة ضمان الودائع الاردنية ليصل حجم المساهمة إلى 0.098. أما الوسط الحسابي لمتغيري مساهمة المصرف بمؤسسة ضمان الودائع وحجم ودائع العملاء إذ بلغ على التوالي (-0.006,-0.020) وبانحراف معياري منخفض بلغ على التوالي (0.349، 0.207) ليقدم الاتجاه التنازلي في نمو حجم الودائع بالتناسق مع حجم المساهمة، والذي يتركز للأعوام (2018,2019,2020) وهذه السنوات المتأثرة بجائحة كورونا باستثناء سنة 2021 التي بدأ خلالها القطاع المصرفي يستعيد عافيته وهذا ما يؤشر من خلال حجم المساهمة والودائع.

ثانياً. اختبار توزيع البيانات المصرفية للقطاع الأردني: بملاحظة قيام sig. في اختبار Kolmogorov-Smirnov وهي غير معنوية عند جميع المتغيرات إذ كانت قيامها أكثر من 0.05 لتدل على أن البيانات تتخذ التوزيع الطبيعي.

الجدول (6) التوزيع الطبيعي لاختبارات عينة المصارف الاردنية

Kolmogorov-Smirnov		
المتغير	Statistic	.Sig
مساهمة المصرف بشركة ضمان الودائع	.092	.200*
اجمالي الودائع	.087	.200*
نمو مساهمة المصرف بشركة ضمان الودائع	.158	.200*
نمو الودائع	.064	.200*
السيولة	.090	.200*

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً. عرض البيانات وتحليل المصارف عينة الدراسة:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 542-558
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29

الجدول (7): البيانات الخاصة بالبنوك للمدة من 2018-2021

السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة(بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	بنك الاردن	2,584,736,190	2,197,065,352	1,176	3,971,428	2,013,035,313
2019		2,655,298,939	2,264,326,580	1,173	2,966,421	2,070,342,685
2020		2,658,420,393	2,165,424,613	1,228	843,382	1,979,949,930
2021		2,680,540,462	2,182,000,145	1,228	926,248	2,001,826,478
الوسط الحسابي		2,644,748,996	2,202,204,173	1,20	2,176,870	2,016,288,602
الانحراف المعياري		41,556,284	43,384,097	0,031	1,547,695	38,566,306
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	بنك التجاري الاردني	1,325,751,697	1,136,043,732	1,167	1,830,190	1,010,530,042
2019		1,386,593,000	1,151,310,666	1,204	1,186,581	924,085,140
2020		1,330,148,883	1,108,990,050	1,199	1,226,540	1,038,357,867
2021		1,423,059,664	1,157,262,046	1,230	1,317,090	1,080,701,914
الوسط الحسابي		1,366,388,311	1,138,401,624	1,2	1,390,100	1,013,418,741
الانحراف المعياري		46,849,056	21,548,080	0,026	298,430	66,176,084
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	بنك الاستثمار العربي الاردني	1,958,788,827	1,671,650,406	1,172	1,464,604	1,567,943,598
2019		2,055,577,653	1,811,746,142	1,135	1,009,968	1,711,927,580
2020		2,125,974,184	1,855,000,757	1,146	1,090,724	1,774,526,554
2021		2,228,592,217	1,852,462,208	1,203	1,295,413	1,757,009,534
الوسط الحسابي		2,092,233,220	1,797,714,878	1,164	1,215,177	1,702,851,817
الانحراف المعياري		113,846,776	86,348,267	0,03	205,143	93,724,638
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	المؤسسة العربية المصرفية	1,128,582,330	906,593,849	1,245	1,186,453	830,364,832
2019		1,116,599,676	924,300,855	1,208	821,479	836,377,387
2020		1,153,563,065	930,240,177	1,240	865,678	841,452,478
2021		1,197,061,529	958,148,762	1,249	865,242	866,753,514
الوسط الحسابي		1,148,951,650	929,820,911	1,235	934,713	843,737,053
الانحراف المعياري		35,578,013	21,390,110	0,019	169,103	15,999,560
السنة	المصرف	الموجودات المتداولة (بالدينار)	المطلوبات المتداولة (بالدينار)	السيولة	رسوم ضمان الودائع (بالدينار)	اجمالي الودائع (بالدينار)
2018	بنك الاستثماري	1,122,299,073	842,194,469	1,333	1,283,319	759,015,870
2019		1,149,253,508	851,742,416	1,349	1,071,755	777,698,431
2020		1,195,429,035	864,563,443	1,383	1,095,591	797,304,558
2021		1,252,601,353	885,371,797	1,415	1,042,873	821,296,169
الوسط الحسابي		1,179,895,742	860,968,031	1,37	1,123,385	788,828,757
الانحراف المعياري		57,107,244	18,672,880	0,037	108,780	26,699,965
أعلى قيمة				1,415		
أقل قيمة				1,135		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على سوق الأردن للأوراق المالية.

اسهمت الاجراءات الاحترازية التي قام بها البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع البنوك الأردنية، بهدف احتواء التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا، في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمملكة، إذ تلخصت هذه الاجراءات بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات خاصة المتوسطة والصغيرة منها والتي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس، فضلاً عن ضخ سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار أردني من خال تخفيض الاحتياطي الالزامي لنسبة الودائع من (7%-5%) مما مكّن البنوك من عكس هذا الاجراء بتخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة من قبلهم لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الأفراد والشركات كل ذلك انعكس على زيادة الايداعات لدى البنك. وفيما يخص النتائج المتولدة عن استعمال معادلات السيولة إذ بلغت أعلى نسبة سيولة ضمن السلسلة للعام 2021 والمنسوبة إلى نتائج بنك الاستثمار بقيمة 1.415 في حين سجلت أقل نسبة سيولة ضمن السلسلة للعام 2019 والمدرجة تحت نتائج بنك الاستثمار العربي الأردني بقيمة بلغت 1.135، ويلحظ على القيمتين أن الأقل وقعت خلال العام 2019 والذي شهد جائحة كورونا والأعلى قيمة خلال العام 2021 بعد زوال جائحة كورونا وهذا أيضا ما تؤكده التقارير السنوية الصادرة عن المصارف.

رابعاً. اختبار فرضيات الدراسة

الاختبار الاحصائي للفرضية القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنظام حماية الودائع المصرفية بدلالة مؤشراته في مؤشر السيولة)

الجدول (8): اختبار التأثير للمتغيرات المستقلة على متغير السيولة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	R^2	t	Sig.	F	Sig.	Durbin-watson
X1 رسوم ضمان الودائع	السيولة	0.360	-0.199	0.845	1.973	0.154	0.292
X2 نمو رسوم ضمان الودائع			-0.431	0.672			
X3 حجم ودائع			-2.465	0.027			
X4 نمو ودائع			0.387	0.703			

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS13.

بملاحظات النتائج الواردة في الجدول رقم (16) فأن قيمة R2 والبالغة تقريبا 36% توضح بالنسبة المذكورة مقدار مسؤولية متغيرات (رسوم ضمان الودائع ونمو رسوم ضمان الودائع وحجم ودائع ونمو ودائع) عن التغيرات التي تحدث في متغير السيولة وهي نسبة منخفضة جداً والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات لم تدرج بالدراسة، بلغت قيمة F المحسوبة 1.973 والتي تفسر عبر معنويتها والبالغة 0.154 لتدل على عدم معنوية النموذج اجمالا أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة لا تؤثر في المتغير التابع السيولة، وبملاحظة اقيام اختبار t وهي على التوالي (-0.199، -0.431، -2.465، 0.387) والتي تفسر عبر معنويتها والبالغة على التوالي (0.845، 0.672، 0.027، 0.703) وهي

جمعها أكبر من 0.05% ماعدا حجم الودائع لتدل كذلك على عدم وجود معنوية للمتغيرات الباقية وإن المتغيرات المذكورة لا تؤثر في السيولة باستثناء حجم الودائع ، وبملاحظة قيمة اختبار Durbin وهي قيمة أقل من 2 والبالغة 0.292 لتدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة ليبتعد النموذج عن مشكلة التعدد الخطي. وبناءً على معطيات الاختبار تتفق الفرضية الفرعية الأولى القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لرسوم ضمان الودائع في مؤشر السيولة) الفرضية الفرعية الثانية القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو رسوم ضمان الودائع في مؤشر السيولة) ونجد عدم اتفاق الفرضية الفرعية الثالثة القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الودائع في مؤشر السيولة) وعليه تم قبول الفرضية البديلة، وتتفق الفرضية الفرعية الرابعة القائلة (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنمو الودائع في مؤشر السيولة).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. استقرار قيمة رأس المال للقطاع المصرفي العراقي عند حدها الأدنى تبعا لتعليمات البنك المركزي العراقي والبالغة 250 مليار دينار دون أية زيادة تذكر على عكس القطاع المصرفي الأردني الذي شهد ارتفاع وانخفاض رأس المال، اذ يقوم البنك المركزي الأردني بالمراقبة المستمرة أولاً بأول لمقدار الملاءة التي يجب أن يعرضها المصرف تبعا لظروف داخلية تخص المصرف أو تخص البلد، وهذا ما يعطي المصارف الحرية الأكبر للاستفادة من الزيادة المعطلة في رأس المال.
2. السيطرة الواضحة من قبل البنك المركزي الأردني في مفاصل القطاع المصرفي والذي انعكس على تقارب حركة البيانات ضمن المؤشرات المعتمدة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، على عكس البنك المركزي العراقي إذ يلحظ عدم التقارب في البيانات بين المصارف عينة البحث.
3. الأثر الواضح لجائحة كورونا على القطاع الأردني ضمن عينة البحث إذ تم ملاحظة انخفاض السيولة وحجم الودائع بشكل متشابه للغاية بين المصارف عينة البحث، في حين إن البيانات المنشورة عن القطاع المصرفي العراقي شهدت زيادة بالأرباح أو حجم الودائع خلال مدد الحظر الشامل نتيجة الجائحة

ثانياً. المقترحات:

1. على القطاع المصرفي العراقي العمل على تعويم مقدار رأس المال المصرفي الذي يحتفظ به المصرف كشرط أساس لأي عملية موافقة على افتتاح مصرف جديد فهي أموال معطلة عن الاستثمار وهنا يأتي دور البنك المركزي العراقي بوضع سياسة تضمن الاحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة السحوبات الطارئة فمن غير المقبول أن يكون الاحتفاظ بقيمة 250 مليار شرطا أساسيا لافتتاح أي مصرف وفي الوقت ذاته نلحظ أن هذه المبالغ لم تسعف المودعين عندما أعلنت بعض المصارف إفلاسها.
2. على المصارف الأردنية الاستعانة بالمصارف العراقية التي تمكنت بالرغم من جائحة كورونا على زيادة حجم الأرباح وذلك عبر التركيز على التخلص من التكاليف غير الضرورية.
3. ايلاء قضية رأس المال من الأهمية لكونه يعكس كفاءة المصرف بإدارة موجوداته المتداولة على حساب مطلوباته المتداولة وبالأخص العمليات التشغيلية ولكونه يعطي صورة جيدة تحسن من التصنيف الائتماني للمصرف عند الحاجة إلى الاقتراض من جهات أخرى.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الزعنون، محمد منصور رمضان، (2017)، دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك: دراسة مقارنة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد الأول، 439-467
2. انيسة، سدرة، (2019)، نظام ضمان الودائع المصرفية: بين التأييد والمعارضة –دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة (2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 21،329-340
3. شودار، حمزة الحاج، (2017)، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة المصرفية التقليدية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
4. طعمة، سهام سوادي، (2019)، دور شركات ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين (دراسة في القانون العراقي). مجلة العلوم القانونية، المجلد 34 العدد 1، 437-479
5. العوادي، محمد كاظم محمد والخزاعي، صفاء متعب فجة، (2019)، قراءة قانونية في نظام ضمان الودائع المصرفية العراقي رقم 3 لسنة 2016، المجلة العلمية الاكاديمية العراقية، المجلد 10، العدد1، 463- 520
6. كمال، زيتوني، (2012)، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
7. زاير، علي حسين والعبيدي، نهاد عبد الكريم، (2015)، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد 33، العراق.
8. جودي، ليلى وعاشور، فلة، (2020)، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 20، العدد 1، 1-18
9. مجبل، رسل عمر، (2020)، نظام تأمين الودائع ودوره في تحقيق الامان المالي للمدة (2010-2018) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الاشارة الى العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 26، الرقم 124، 392- 416
10. فريحات، راكان راتب،2019، أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، ص 31 - 42.
11. الغافود، مختار عبد السلام، (2019)، أثر المخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زلتين: دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زليتين، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 142،14-171
12. حمد، خلف محمد، (2017)، مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 401،52-414
13. الجميل، سرمد كوكب، (2011)، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والادوات)، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Jiang, et al., 2019, Competition and Bank Liquidity, Creation. Journal of Financial & Quantitative Analysis. Apr, 54 (2), p513-538.
2. Ebele. Ifionu, (2015), Macroeconomic Variables and Money Supply: Evidence from Nigeria, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 9(4), Serial No. 39, 288-307:288-307
3. Bank for International Settlements, (2013), Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, Basel Committee on Banking Supervision.